واقع البطالة في فلسطين وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية النفسية*

د. خالد عبد الحق **

* تاريخ التسليم: 11/ 6/ 2014م ، تاريخ التسليم: 12/ 8/ 2014م.
** عضو هيئة تدريس غير متفرغ/ فرع نابلس/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة مفهوم البطالة وتطورها في فلسطين، وبينت عبئها وفجوة الطلب على العمالة في سوق العمل الفلسطيني خلال عام 2013، كما تطرقت إلى خصائص البطالة في فلسطين وأسبابها، ومدى ارتباطها بتحولات السياسة الإسرائيلية تجاه الطبقة العاملة وسوق العمل الفلسطيني، والتي ترتبط بالعوامل الموضوعية التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة، خاصة في ظل قصور عمل السلطة الفلسطينية، وغياب التخطيط التنموي الشامل، وعجز السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، كما بحثت في آثار البطالة في فلسطين، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والنفسية، وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني.

كما استعرضت الدراسة آليات مكافحة البطالة في فلسطين، والتي يجب أن تسير في مسارين متوازيين: الأول يتعلق بتقديم وطرح حلول آنية قصيرة المدى، والثاني يرتبط بالتخطيط بعيد المدى مع ضرورة الربط بين المسارين.

Reality of Unemployment in Palestine and Its Political, Economic, Social and Psychological Effects

Abstract:

This study examined the concept of unemployment and its development in Palestine, and showed its burden and demand gap for labor in Palestinian labor market in 2013. It showed the characteristics of unemployment in Palestine and their causes, and how unemployment shifts according to Israeli policy towards the working class and the Palestinian labor market. The phenomenon of unemployment is associated with factors that led to its growth, especially in light of the failure of the Palestinian Authority, lack of development planning and the failure of the economic policies of the Palestinian Authority. The paper clarifies the effects of unemployment in Palestine, whether political, economic, social, and psychological, and the impact of these factors on Palestinian society. The study reviewed the mechanisms to combat unemployment in Palestine that should be done by short- term and long- term planning.

مقدمة:

تعدُّ البطالة من الظواهر التي حازت على أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة، باعتبارها آفة تنخر في جسد المجتمع، مما جعلها تحتل مكانة مهمة في البحث والتحليل، لارتباطها المباشر بمختلف نواحي الحياة. وإذا كانت ظاهرة البطالة قد شكلت معضلة المجتمعات في الماضي والحاضر، فهي اليوم وفي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية تمثل الظاهرة الأخطر في معظم دول العالم، وإذا كان تأثيرها في الدول المتقدمة أقل حدة عما هي عليه في الدول النامية؛ فإن ذلك يرجع إلى ارتباط هذه الظاهرة بتطور قوانين الحماية الاجتماعية إلى جانب شمول النظرة التنموية ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي الشامل.

أما البطالة في فلسطين فهي تشكل حالة فريدة ناتجة عن تراكم مكونات مركبة من السياسات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء من خلال سياسات الاحتلال الاقتصادية التي عملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتدمير بنى هذا الاقتصاد، والحد من إمكانات تطوره وتقدمه، والسياسات المتبعة ضد الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل انعدام قوانين الحماية الاجتماعية الفلسطينية، وغياب التخطيط التنموي الملائم، واقتصار السياسات على معالجة الظروف الآنية والطارئة، والتي لم تسهم في بلورة تخطيط استراتيجي قائم على رؤية مستقبلية تعالج إشكاليات المجتمع الفلسطيني، وبالتالي فإن دراسة وتحليل البطالة في فلسطين تتطلب نمطا خاصا، يمكننا من الوقوف بشكل موضوعي على واقعها وأسبابها وخصائصها وتأثيراتها وأساليب مواجهتها، أو الحد منها.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تقوم مشكلة الدراسة الأساسية وأهميتها على الوقوف على واقع البطالة في فلسطين، وتحديد معالمها، وخصائصها، وأسبابها، وآثارها، وسبل مواجهتها.

فرضيات الدراسة:

تقوم فرضيات الدراسة على:

1. إن معدلات البطالة في فلسطين بقيت في إطار معدلات متقاربة منذ انتفاضة الأقصى عام (2000) مما يدل على فشل سياسات التشغيل والبرامج الخاصة بالحد من البطالة.

2. إن خصائص البطالة في فلسطين نابعة عن عوامل سياسية، تتعلق بطبيعة التطورات والتغيرات السياسية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، وعدم اعتماد سياسات اقتصادية ملائمة.
3. أسباب البطالة في فلسطين نابعة وناتجة عن عوامل موضوعية، أي أنها لا تعبر عن طبيعة البطالة في فلسطين تاريخياً؛ وإنما هي نتيجة تحولات في السياسات الإسرائيلية تجاه الطبقة العاملة الفلسطينية وسوق العمل في فلسطين، ونتيجة لقصور عمل السلطة الفلسطينية المتمثل في قصور التخطيط التنموي، وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية في حجم القوى العاملة.
4. تنعكس آثار البطالة في فلسطين على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وهي ترتبط بشكل أو بآخر بالأهداف والسياسات الإسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني.
5. إن مواجهة البطالة في فلسطين تتطلب الوصول إلى آليات وصيغ ملائمة لمواجهتها، بحيث تكون نابعة من أسبابها، وتتعامل مع خصائصها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة بالوقوف على واقع البطالة في فلسطين، وتحديد أسباب البطالة في فلسطين وخصائصها وآثارها، وتحديد أهم المقترحات التي تسهم في معالجة ظاهرة البطالة في فلسطين والحد منها.

حدود الدراسة:

تتركز حدود هذه الدراسة في التعرف إلى واقع البطالة في فلسطين كما هو في نهاية عام (2013) ، وفي مناطق السلطة الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

مفهوم البطالة:

إذا ما رجعنا إلى تصريف كلمة بطالة، فسنجد أنها اشتقت من الجذر الثلاثي «بطل» ، ودلالته اللغوية: عدم النفع وفقدان الصلاحية، أما المعنى أو الدلالة الاصطلاحية الشائعة فهي عدم توافر فرص العمل.

فالبطالة تعني عدم العمل، ويمكن تعريف مصطلح العاطلين عن العمل بأنه: « الأشخاص الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه، ولكنهم عاجزون عن العثور على الوظائف المناسبة» [1] ، وهي بمفهومها العام تعني عدم العمل الناتج عن أسباب لا إرادية أو اختيارية تعود إلى نقص العمل، وكذلك إلى المدة التي يبقى فيها الشخص دون عمل [2] .

وتعرف البطالة بأنها: «عدم تمكن الأفراد من القوى العاملة والقادرين على العمل بين سن الخامسة عشرة والخامسة والستين من الحصول على العمل» [3] ، أو هي «التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر وراغب فيه» [4] ، وعرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: « كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى» [5] ، كما عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: «جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق، مثل: مطالعة الصحف، أو التسجيل في مكاتب الاستخدام، أو سؤال الأصدقاء، والأقارب وغير ذلك» [6] .

تطور البطالة في فلسطين:

يمكن القول إن تطور البطالة في فلسطين خضع للاعتبارات السياسية خضوعاً تاماً، وأثر فيها، ومن المؤشرات الدالة على ذلك أنها بقيت في ظل الاحتلال الإسرائيلي ضمن مستويات متدنية، على الرغم من التأثير السلبي الواضح لسياسات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن تأثيرها على مجمل تطورات سوق العمل الفلسطيني وآليات العرض والطلب على القوى العاملة كان أقل حدة، حيث بدأ هذا التأثير يظهر بقوة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ، وواصلت معدلات البطالة ارتفاعها إلى أن وصلت في عام (1993) إلى 6.7 % [7] .

وكانت أهم مراحل تطور البطالة في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية، حيث بلغت معدلات البطالة في عام (1995) ما يقارب 18%، فيما تراوحت خلال الفترة من (1996 – 2000) عام اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ما بين 12%–24%، وارتفعت خلال سنوات الانتفاضة وتحديدا خلال الفترة ما بين (2001 – 2005) لتصل إلى معدلات قياسية تراوحت بين 24%–31%، في حين شهدت الفترة ما بين (2006 – 2012) انخفاض معدلات البطالة حيث تراوحت ما بين 21%–27% [8] ، فيما بلغت هذه النسبة في العام (2013) حوالي 23.4%، وإذا ما أضفنا إليها نسبة العمالة المحدودة والبالغة 6.1% فإن النسبة الحقيقية للبطالة في العام (2013) تبلغ 29.5% [9] ، وهي تعدُّ من

المعدلات العالية عالمياً، مما يدل على حجم المعاناة التي تعاني منها الطبقة العاملة الفلسطينية، وحجم الآثار التي تترتب عليها سواء كانت آثاراً اقتصادية أو سياسية أم اجتماعية أم نفسية.

إن هذا الثبات النسبي في معدلات البطالة يعكس بصورة مباشرة استمرار حالة من عدم قدرة سوق العمل على استيعاب فائض العمالة، وهي حالة تنذر باستمرار تفاقم ظاهرة البطالة، وتكريسها كصفة لسوق العمل الفلسطيني، وهي تعكس فشل سياسات التشغيل السائدة، وبالتالي ضرورة إعادة النظر بها، واتباع سياسات أكثر فاعلية باتجاه تحقيق القدرة على استيعاب فائض العمالة، والداخلين الجدد إلى سوق العمل.تشكل مخرجات هذه الدراسة مدخلا لها، كاستغلال العامل العربي في التشغيل، وتعزيز المشروعات الصغيرة ودعمها، وغيرها من المقترحات، كما تشير إلى عدم فاعلية البرامج الخاصة في الحد من البطالة، مما يتطلب اعتماد خطط وبرامج ذات فاعلية وقدرة على تحقيق نتائج تؤثر بشكل إيجابي في معدلات البطالة.

عبء البطالة في فلسطين:

بلغ إجمالي عدد الأفراد ضمن سن العمل في فلسطين عام (2013) نحو 2،649 مليون فرد، منهم 1،494 مليون خارج القوى العاملة، و 1،155 مليون داخل القوى العاملة، موزعين بواقع 759 ألف في الضفة الغربية يمثلون ما نسبته 45% من إجمالي الأفراد في سن العمل، و 396 ألف في قطاع غزة وبنسبة 41.2% من إجمالي الأفراد في سن العمل، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 270 ألف عامل وبنسبة 23.4% من إجمالي الأفراد داخل القوى العاملة، وبلغ عدد العاملين 885 ألف أي ما نسبته 76.6%، منهم 815 ألف عامل يعملون بشكل كامل وبنسبة 70.5% من مجمل الأفراد داخل القوى العاملة، فيما كان هناك 70 ألفا وبنسبة 6.1% يعملون بشكل محدود [10].

الجدول (1)

توزيع الأفراد 15سنة فأكثر حسب العلاقة بقوة العمل والمنطقة بالآلاف [11]

المنطقة	داخل القوى العاملة		خارج القوى العاملة		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الضفة الغربية	759	45	928	55	1687	100
قطاع غزة	396	41,2	566	58,8	962	100
الأراضي الفلسطينية	1155	43,6	1494	56,4	2649	100

الجدول (2)

توزيع الأفراد 15 سنة فأكثر حسب المحافظة وسمات القوى العاملة (12)

المحافظة	سمات العمل			
	عمالة تامة	عمالة محدودة	بطالة	المجموع
الضفة الغربية				
جنين	79,3	1,8	18,9	100
طوباس	75,8	8,2	16	100
طولكرم	75,9	7,6	16,5	100
نابلس	75,7	9,7	14,6	100
قلقيلية	78,1	8,1	13,8	100
سلفيت	73,6	7,1	19,3	100
رام الله	82,5	1,2	16,3	100
أريحا	81,4	3	15,6	100
القدس	80,1	2,3	17,6	100
بيت لحم	64,8	14,4	20,8	100
الخليل	71	5,1	23,9	100
المجموع	75,5	5,9	18,6	100
قطاع غزة				
شمال غزة	62,1	5,9	32	100
غزة	63,2	7,3	29,5	100
دير البلح	64,1	4,9	31	100
خانيونس	57	6,7	36,3	100
رفح	56,5	6	37,5	100
المجموع	70,5	6,4	32,6	100

الجدول (3)

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب العمر والمنطقة والجنس 2013 [13]

العمر والمنطقة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
فلسطين			
24 – 15	46,7	33,8	43
34 – 25	27,6	55,3	35,7
44 – 35	13,1	8,8	11,8
54 – 45	9,4	2	7,3
64 – 55	3	0,1	2,1
65 فأكثر	0,2	0,0	0,1
المجموع	100	100	100
الضفة الغربية			
24 15-	46,9	35,7	43,8
34 – 25	25,1	55,4	33,5
44 – 35	14,6	7,1	12,5
54 – 45	9,7	1,7	7,5
64 – 55	3,4	0,1	2,5
65 فأكثر	0,3	0,0	0,2
المجموع	100	100	100
قطاع غزة			
24 – 15	46,5	32,1	42
34 – 25	30,5	55,1	38,2
44 – 35	11,3	10,5	11
54 – 45	9,2	2,2	7
64 – 55	2,5	0,1	1,7

العمر والمنطقة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
65 فأكثر	0,0	0,0	0,1
المجموع	100	100	100

الجدول (4)

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب عدد سنوات الدراسة والمنطقة والجنس 2013 [14]

عدد السنوات الدراسية والمنطقة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
فلسطين			
0	0,6	0,2	0,5
6 – 1	12,2	0,6	8,8
9 – 7	25,3	1,4	18,3
12 – 10	40	5,8	30
13 فأكثر	21,9	92	42,4
المجموع	100	100	100
الضفة الغربية			
0	0,6	0,3	0,5
6 – 1	11,6	0,7	8,6
9 – 7	27,2	1,8	20,2
12 – 10	43,9	7,8	33,9
13 فأكثر	16,7	89,4	36,8
المجموع	100	100	100
قطاع غزة			
0	0,6	0,1	0,4
6 – 1	12,9	0,5	9

عدد السنوات الدراسية والمنطقة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
7 – 9	23,1	1	16,2
10 – 12	35,6	3,8	25,7
13 فأكثر	27,8	94,6	48,7
المجموع	100	100	100

ومع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدلات الفقر في صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية ممن يعملون بشكل تام، وتفاقم الفقر المدقع في صفوف العمالة المحدودة، فإنني أميل إلى الاتجاه القائل بضرورة إضافة العمال ضمن العمالة المحدودة إلى العاطلين عن العمل، وبالتالي يمكن القول أن نسبة البطالة في فلسطين تبلغ ما نسبته 29.5%.

وتختلف نسب البطالة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، ففي حين بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية مع نهاية عام (2013) ، نحو 141 ألفا وبنسبة 18.6% من مجموع الأفراد داخل القوى العاملة، بلغ عددهم في قطاع غزة 129 ألفا وبنسبة 32.6%، مما يشير إلى أن عبء البطالة حسب المنطقة يتركز في قطاع غزة، وإذا ما نظرنا إلى توزيع البطالة حسب المحافظات نجد أن أعلى نسبة بطالة كانت في محافظة رفح وبلغت 37.5%، تليها محافظة خان يونس بنسبة 36.3%، ثم محافظة شمال غزة بنسبة 32%، تليها محافظة دير البلح بنسبة 31%، أما في الضفة الغربية فكانت أعلى نسبة للبطالة من نصيب محافظة الخليل بنسبة 23.9%، تليها محافظة بيت لحم بنسبة 20% 8.، ثم محافظة سلفيت بنسبة 19.3%، ثم محافظة جنين بنسبة 18.9%، فيما تراوحت النسب في باقي المحافظات بين 17.6% و 13.8%، مما يشير إلى أن عبء البطالة يتركز في هذه المحافظات حسب النسب أعلاه [15] ، وهذا يتطلب توجيه برامج وفعاليات لمكافحة البطالة وفقا للنسب أعلاه، بحيث تكثَّف في المحافظات ذات نسب البطالة ومعدلاتها المرتفعة؛ لتحقيق نوع من التوازن في هذه المعدلات بين المحافظات، وفقا لتحقيق مبادئ العدالة في التوزيع وبناء النسيج الوطني المتماثل.

وتزداد معدلات البطالة مع انخفاض الفئة العمرية، سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة ولدى كلا الجنسين (الذكور والإناث) ؛ ويرجع ذلك إلى كون الفئات العمرية الدنيا تضم خريجي الجامعات والمعاهد التدريبية، والذين يتميزون بنقص الخبرات العملية، مما يشكل عائقا أمامهم في الحصول على فرص العمل، في حين أن التقدم في العمر يعني اكتساب

الخبرات والثبات والاستقرار الوظيفي، ويشير الجدول 8 إلى أن أعلى معدلات البطالة تقع ضمن الفئة العمرية 15 – 24 عاما، وتبلغ 43% من مجمل العاطلين عن العمل، فيما كان معدل البطالة للفئة العمرية 25 – 34 نحو 35.7%، وتبدأ هذه المعدلات بالتناقص كلما ارتفعت الفئة العمرية [16]، الأمر الذي يعني أن عبء البطالة يتركز في الفئات العمرية الدنيا، وبالتالي فإن هذه الفئات يجب أن تشملها برامج مكافحة البطالة والتركيز عليها، وبما يضمن دمجها في الحياة العملية وسوق العمل؛ كونها تمثل المستقبل، والفئة التي سيعول عليها مواصلة مسيرة البناء والتنمية.

كما تنخفض معدلات البطالة لدى الفئات غير المتعلمة من بين مجمل العاطلين عن العمل، حيث بلغت نسبتهم ممن لم يحصلوا على أي تعليم في صفوف الذكور 0.6%، فيما بلغت لدى الإناث 0.2%، بينما ترتفع هذه النسبة لدى العاطلين عن العمل ممن أتموا (1 – 6) سنوات دراسية من الذكور لتصل إلى 12.2%، ولدى الإناث 0.6%، ثم تقفز هذه المعدلات لدى من أتموا (7 – 9) سنوات دراسية لتصل إلى 25.3% لدى الذكور، و 1.4% لدى الإناث، وترتفع لدى العاطلين عن العمل ممن أتموا (10 – 12) سنة دراسية لتصل إلى 40% لدى الذكور، و 5.8% لدى الإناث، بينما نجدها تصل إلى 21.9% لدى الذكور الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، ولدى الإناث 92% [17]، مما يدل على أن عبء البطالة حسب سنوات الدراسة يتركز في الفئات المتعلمة، وبتناسب طردي مع مستوى التعليم، مما يدل على عدم فاعلية مخرجات النظام التعليمي، وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل وحاجته، الأمر الذي يتطلب إعادة دراسة حاجة سوق العمل، وتوجيه العملية التعليمية؛ لتحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وتركيز البرامج التعليمية والتدريبية نحو التدريب المهني.

فجوة الطلب على العمالة في فلسطين:

فجوة الطلب هي: «الفرق بين مجموع القوى العاملة وعدد العاملين في فترة زمنية محددة»، وهي لا تمثل حقيقة وضع البطالة، نظرا لإمكانية عمل العديد من الأفراد خارج سوق العمل المحلية، ويعدُّ الهدف الأساسي من دراسة فجوة الطلب وتحديدها، الوصول إلى معرفة مدى قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب القوى العاملة فيه [18]. لقد دلت الدراسات على أن فجوة الطلب في فلسطين في زيادة مستمرة، حيث بلغ متوسط الفجوة خلال الفترة (1970 – 1993) حوالي 50.2 ألف فرد في الضفة الغربية و 34.8 ألف فرد في قطاع غزة [19].

أما في ظل السلطة الفلسطينية فقد ارتفعت فجوة الطلب على العمالة الفلسطينية لتصل في العام (1995) إلى نحو 204 ألف، منها 124 ألف في الضفة الغربية و80 ألف في قطاع غزة، فيما شهدت فجوة الطلب انخفاضاً خلال الفترة من (1996 إلى 1999) ، حيث وصلت إلى 115 ألف مع نهاية عام (1999) [20] ؛ ويعود ذلك إلى أن هذه الفترة قد شهدت استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية في مرحلة بناء هذه المؤسسات.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام (2000) عادت فجوة الطلب للارتفاع وبشكل مستمر حتى وصلت في نهاية العام (2013) إلى 340 ألف، منها 186 ألف في الضفة الغربية و 154 ألف في قطاع غزة [21] ؛ وذلك نتيجة لسياسات الاحتلال المتمثلة في الحصار والإغلاق والاجتياحات والحواجز، وإغلاق سوق العمل أمام العمالة الفلسطينية، ولقصور السلطة الفلسطينية في وضع سياسات تشغيل ملائمة وتنفيذها في ظل تراجع الوضع الاقتصادي في فلسطين، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب فائض العمالة وخلق فرص العمل الجديدة، مما يدل على تراجع النمو الاقتصادي وفشل السياسات الاقتصادية، في الوقت الذي عانى فيه الاقتصاد الفلسطيني من غياب التخطيط التنموي الهادف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتحول المجتمع والاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي، يعتمد بشكل مطلق على ما تجود به الدول المانحة، وجعل المواطن يلهث وراء قوته، وانحصر اهتمام فئة عريضة من المجتمع بموعد صرف الراتب، وهذا الوضع القاتم لا يمكن له أن ينهض بالاقتصاد أو يؤسس لبناء دولة.

خصائص البطالة في فلسطين:

في ضوء ما سبق يمكن القول إن أهم خصائص البطالة في فلسطين تتمثل بما يأتي:

- أولا: تتأثر البطالة ومعدلاتها في فلسطين بشكل مباشر بطبيعة الأوضاع السياسية السائدة، وتخضع لطبيعة تطوراتها وحالات التوتر التي قد تمر بها، وخاصة الممارسات والسياسات الإسرائيلية، مما ينعكس على حالات الانتعاش أو الانكماش الاقتصادي الذي يعكس أيضا آثاره على معدلات البطالة.

- ثانيا: تأثرت معدلات البطالة بشكل مباشر بالسياسات التي اتبعتها إسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية، وخاصة سياسات الحصار وإغلاق سوق العمل بشكل كامل أمام عمال غزة، وبشكل شبه كامل أمام عمال الضفة الغربية.

♦ ثالثا: تأثرت معدلات البطالة بالسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، والتي عملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وإبقائه سوقا استهلاكيا للمنتجات الإسرائيلية، مما أدى إلى تقويض مقومات نمو الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي عجزه عن تحقيق أهدافه، والتي انعكست على عدم قدرته على استيعاب فائض العمالة، وبالتالي التأثير المباشر على معدلات البطالة سلبا.

♦ رابعا: تزيد معدلات البطالة في قطاع غزة عن معدلاتها في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة في نهاية عام (2013) نحو 32.6%، فيما بلغ في الضفة الغربية 18.6%، وقد كانت معدلات البطالة متقاربة في محافظات قطاع غزة، في حين أن محافظات الخليل، بيت لحم، سلفيت، وجنين حظيت بأعلى معدلات بطالة بين محافظات الضفة الغربية.

♦ خامسا: يلعب المستوى التعليمي دورا رئيساً في التأثير على معدلات البطالة ضمن علاقة طردية، حيث ينخفض معدلها بانخفاض المستوى التعليمي، وقد بلغت معدلات البطالة لدى الأفراد الذين أتموا ثلاث عشرة سنة دراسية فأكثر 42.4%، تبدأ بالانخفاض مع انخفاض المستوى التعليمي لتصل إلى 0.5% لدى من لم يتلقوا أي تعليم [22].

♦ سادسا: ترتفع معدلات البطالة لدى الإناث مقابل معدلاتها لدى الذكور، حيث بلغت 20.6% لدى الذكور، مقابل 35% لدى الإناث في نهاية عام (2013) [23].

♦ سابعا: تتأثر معدلات البطالة في فلسطين بعامل السن ضمن علاقة عكسية، حيث ترتفع معدلات البطالة مع انخفاض الفئة العمرية، فقد كانت أعلى معدلات البطالة تقع ضمن الفئة العمرية 15–24 عاما وبلغت 43% من مجمل العاطلين عن العمل، تليها الفئة العمرية 25 – 34 عاما وبلغت 35.7% وتبدأ هذه المعدلات بالانخفاض كلما ارتفعت الفئة العمرية [24].

وعليه نجد أن هذه الخصائص جاءت نتيجة تقاطع العوامل السياسية، المرتبطة بطبيعة التطورات والتغيرات السياسية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، متأثرة بالهزات والتقلبات السياسية التي تعصف بالمنطقة، والتي كان لها تأثير واضح على بلورة هذه الخصائص، والتي تلتقي بشكل أو بآخر بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، التي تميزت بغياب التخطيط التنموي، والتي انعكست نتائجها في عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التخلص من تبعيته المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي تأثر سوق العمل الفلسطيني بالسياسات الإسرائيلية، وكذلك في تركز عبء البطالة في قطاع غزة نتيجة للحصار

الإسرائيلي، وتركزه لدى فئة الشباب والمتعلمين، مما يعكس هشاشة التخطيط التنموي والسياسات الاقتصادية الفلسطينية.

أسباب البطالة في فلسطين:

في ضوء المعطيات والحقائق السابقة نستطيع أن نحدد أهم أسباب البطالة في فلسطين بما يأتي:

♦ أولاً- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي: انعكست هذه التبعية على مجمل الأنشطة الاقتصادية في فلسطين، وقد تجلت آثارها خلال انتفاضة الأقصى عام (2000) وما تلاها، وخاصة معاناة العمال الفلسطينيين جراء سياسة الإغلاق، إلى جانب السياسات الاقتصادية الإسرائيلية والتي تهدف إلى ضمان بقاء السوق الفلسطيني سوقاً استهلاكياً، مما شكّل عاملاً من عوامل تقويض نمو الاقتصاد الفلسطيني وتحوله إلى اقتصاد منتج [25].

♦ ثانياً- انعدام التخطيط التنموي الملائم للاقتصاد الفلسطيني: ما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من خلل متأصل في التخطيط التنموي، وذلك من خلال غياب خطط التنمية الاقتصادية، وغياب التخطيط القائم على توجيه العملية التعليمية نحو القطاعات التي تعاني من الندرة، ونقص العرض فيها، وكذلك عدم تأهيل الأيدي العاملة وتدريبها، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية التي تعاني ندرة العمالة المؤهلة والمدربة [26].

♦ ثالثاً- ضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية: مما جعل سوق العمل الفلسطيني عاجزاً عن استيعاب الزيادة الطبيعية في حجم القوى العاملة، وبالتالي تحول الفرق بين هذه الزيادة وقدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعابها إلى زيادة في حجم البطالة، فضلاً عن عدم قدرته على استيعاب الكم الهائل من الأيدي العاملة، والوافدة إلى السوق الفلسطيني من سوق العمل الإسرائيلي والعائدين من أسواق العمل العربية [27].

♦ رابعاً- الخلل الواضح في هياكل ومقومات البنية التحتية الإنتاجية والاقتصادية؛ والسيطرة الواضحة لقطاع الخدمات في الهياكل الاقتصادية، مما ترتب عليه ضعفها في تكوين الناتج المحلي واستيعابها لفائض القوى العاملة [28].

♦ خامساً- انعدام قوانين الحماية الصناعية: استوعب القطاع الصناعي في فلسطين أعدادا لا بأس بها من الأيدي العاملة، إلا أنه وفي ظل السلطة الفلسطينية ومع غياب قوانين الحماية الصناعية والسياسات الجمركية الملائمة، وفتح أبواب الاستيراد على مصراعيها دون حسيب أو رقيب أو قوانين منظمة، جعل هذه الصناعات تقع فريسة

للبضائع المستوردة، مما انعكس بالسلب على القطاع الصناعي، وأدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات الصناعية [29].

♦ سادساً– الآثار المباشرة للانتفاضة: حيث أدت سياسة الإغلاق إلى عدم تمكن العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل وبعض مناطق الضفة الغربية، حيث انضم أكثر من 120 ألف عامل إلى جيش العاطلين عن العمل، وكذلك صعوبة وصول المواد الخام والصعوبات التسويقية، وخاصة في قطاع غزة، مما أثر بشكل مباشر على القطاعين التجاري والصناعي [30].

♦ سادساً– غياب الحماية القانونية للاستثمارات: والفساد الإداري والسياسي والمالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والذي يعني غياب المناخ الآمن للاستثمار [31].

♦ سابعاً– ضعف دور المؤسسات المالية: يلاحظ أحيانا غياب دور هذه المؤسسات وخاصة الوافدة منها، والتي يعول عليها بحكم طبيعة عملها القيام بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وتوفير التمويل اللازم لدعم القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في حفزها على الاستمرار [32].

♦ ثامناً– السياسات الضريبية الفاشلة: والتي اتبعتها الحكومة الفلسطينية، وشكلت عامل طرد للاستثمار بدل أن تكون عامل جذب له [33].

♦ تاسعاً– الفصل الإسرائيلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة: أدى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إلى انعدام التبادل التجاري بين جناحي الوطن، والذي كان من أهم نتائجه خسارة قطاع غزة للسوق الاستهلاكي للمنتجات الزراعية في الضفة الغربية، وخسارة الضفة الغربية لسوق مهم لتصريف المنتجات المختلفة الصناعية والزراعية، الأمر الذي أدى إلى تحول الضفة الغربية للاستيراد من السوق الإسرائيلية لسد العجز، دون تمكنها من تصدير الفائض، وتحول قطاع غزة إلى تجارة الأنفاق والتهريب مع مصر [34].

♦ عاشراً– التحول الذي طرأ على طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية: نتيجة للعوامل السابقة فقد شهدت فلسطين حالة من التحول في النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية، إذ كان واضحاً انتقال بعض منشآت القطاع الصناعي إلى القطاع التجاري، وإغلاق العديد من المصانع، ومن أمثلتها صناعة الملابس وصناعة الأحذية، حيث تحولت هذه المنشآت إلى منشآت تجارية، تعتمد على الاستيراد الخارجي لتوفير احتياجات السوق المحلية [35].

♦ حادي عشر– روب الاستثمارات المحلية إلى الخارج: وذلك نتيجة لتفاعل العوامل السابقة وتردي الوضع الاقتصادي والظروف المحيطة [36].

♦ ثاني عشر- غياب دعم المنتج المحلي وثقافة الاستهلاك السائدة: أدت عوامل المنافسة غير المتكافئة بين المنتج المحلي والإسرائيلي، وغياب سياسات الترويج الملائمة للمنتج الوطني، إلى سيطرة أنماط في ثقافة الاستهلاك السائدة تميل لصالح المنتج الإسرائيلي، الذي يتميز باتباع معايير متطورة في ضبط الجودة، والأساليب العلمية في الترويج والتسويق، في الوقت الذي تعاني فيه الصناعات الوطنية من سياسات اقتصادية وضريبية حدت من قدرتها التنافسية.

♦ ثالث عشر- العامل العربي: ويقصد بذلك سياسات التشغيل العربية للعمالة الفلسطينية، والتي كانت تمثل سوقا مهماً للعمالة الفلسطينية، إلا أن نتائج حرب الخليج (1991) كان لها تأثير كبير على القوى العاملة الفلسطينية، تمثل في ترحيل أعداد كبيرة منهم، إضافة إلى الضوابط والإجراءات التي وضعت من قبل هذه الدول الخاصة باستيعاب العمالة الفلسطينية [37].

♦ رابع عشر- العامل الدولي: ويقصد بذلك سياسات البنك وصندوق النقد الدولي، وارتباط هذه السياسات بشروط الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، وخاصة الشروط المتعلقة بالحجم المسموح به للسلطة لاستيعاب العمالة ضمن مؤسساتها، والسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها [38].

♦ خامس عشر- الانقسام الفلسطيني: كانت حالة الانقسام الفلسطيني أحد الذرائع التي تذرعت بها إسرائيل لفرض حصار مطبق وطوق كامل على قطاع غزة، مما أدى إلى التوقف التام لحركة العمال الفلسطينيين نحو سوق العمل الإسرائيلي، وإلى توقف دخول المواد الخام إلى القطاع، وبالتالي توقف الإنتاج الصناعي وحظر الصيد في الشواطئ الفلسطينية [39].

♦ سادس عشر- تفكك وتفسخ وتشرذم مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية: مما أسهم في أضعاف قدرتها على ممارسة الضغط على مؤسسات السلطة الفلسطينية، ودفعها نحو اتباع سياسات تشغيل ووضع قوانين تسهم في الحد من ظاهرة البطالة [40].

إن دراسة مراحل تطور البطالة في فلسطين تشير إلى أن هذه الظاهرة لم يكن لها تأثير على سوق العمل الفلسطيني تاريخيا، وحتى في ظل الاحتلال، إلا أنها بدأت في الظهور والتنامي والتصاعد في معدلاتها مع قيام السلطة الفلسطينية، فهي إذن ليست حالة متأصلة تاريخيا أو سمة تاريخية لسوق العمل الفلسطيني، بمعنى أنها ليست ناتجة عن أسباب ذاتية تتعلق بهيكلية القوى العاملة أو طبيعة تركيبها وسماتها الأساسية، وإنما هي ناتجة عن عوامل موضوعية مرتبطة في مجملها- وكما تشير أسبابها أعلاه- بالتحولات

في السياسات الإسرائيلية تجاه الطبقة العاملة وسوق العمل الفلسطينيين، وقصور عمل السلطة الفلسطينية، والمتمثل بقصور التخطيط التنموي، والذي نتج عنه عجز في السياسات الاقتصادية، وعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الزيادة الطبيعية والغير طبيعية في حجم القوى العاملة.

آثار البطالة في فلسطين:

البطالة كظاهرة تنتج عن خلل في سوق العمل، حيث تعبر عن عدم التوازن في العرض والطلب على القوى العاملة، وهي ناتجة عن إشكاليات ومسببة لها؛ إذ أنها تعني عدم استغلال بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع المتمثلة بالعمل، والعمل يختلف عن غيره من عناصر الانتاج، فهو عدا عن كونه عنصرا غير قابل للتخزين، فهو يتعلق بالعنصر الإنساني، لذا فإن تأثير البطالة يكون ذا صبغة خاصة، تنعكس على مجمل نواحي الحياة.

الآثار السياسية:

البطالة كواحدة من الظواهر التي أصابت المجتمع الفلسطيني، تعبر عن مدى عجز السلطة الفلسطينية عن مواجهتها أو الحد منها، ووصول المجتمع أو على الأقل شريحة العاطلين عن العمل إلى القناعة بهذا العجز، من خلال قناعتهم بأن السلطة الفلسطينية لم تقم بدورها، كما ينبغي له أن يكون تجاه هؤلاء العاطلين وتجاه ظاهرة البطالة، وأن سياسات السلطة الفلسطينية في معالجة البطالة قد أدت إلى تنامي وزيادة الموقف السلبي من هذه السياسات، وتولد القناعة لدى البعض بأن التخلص من هذه الظاهرة يتطلب تغيير تركيبة السلطة الفلسطينية، فيما يرى البعض الآخر أن ذلك يأتي من خلال تغيير نمط تشكيل الحكومات الفلسطينية، واعتماد حكومة كفاءات، وإصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تستطيع مواجهة الظواهر المجتمعية وفي مقدمتها البطالة، وتدل الاحصائيات الخاصة بمعدلات البطالة وتزايدها المستمر على أن برامج السلطة الفلسطينية الخاصة بمعالجتها لم يكن لها أي فاعلية في الحد منها، فيما افتقرت هذه البرامج عند تطبيقها لمعايير العدالة، وخضعت لمعيار الانتماء السياسي بالدرجة الأساس، ولم تسهم بأي حال من الأحوال في الحد من ظاهرة البطالة، مما أدى إلى تطور موقف العاطلين عن العمل من السلطة الفلسطينية باتجاه سلبي، وأثرت على مستوى التأييد الشعبي لها [41].

إن شعور العاطل عن العمل بفقدانه للأمن الاجتماعي في وطنه ينعكس على شعوره بالانتماء للوطن، مما يشكل مدخلاً أساسياً للإسقاط الأمني وتفشي ظاهرة العملاء في المجتمع، إضافة إلى أن الفقر والعوز والحرمان تشكل عوامل جذب لظاهرة الإنفلات

الأمني، وتساعد على بلورتها وظهورها، وتعمل على تفاقم نزعات التطرف السياسي في المجتمع الفلسطيني، فيما تشكل عاملا أساسيا في تدني مستوى المشاركة السياسية، وفي الوقت نفسه يُظهر تفاقم البطالة واستمرارها عجز خطط التنمية السياسية والاقتصادية لدى السلطة الفلسطينية، وهذا العجز يمثل أحد جوانب العجز السياسي؛ ذلك أن تفاقم هذه الظاهرة سيزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي التبعية السياسية، بحيث تتحول البطالة إلى عنصر ضاغط على المجتمع الفلسطيني يدفعه نحو تقديم مزيد من التنازلات السياسية، مما يحول ظواهر البطالة والفقر إلى وسيلة ضغط، قد تستخدمها بعض القوى لتبرير تقديم هذه التنازلات [42].

الآثار الاقتصادية:

يمكن القول إن ظاهرة البطالة في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي لم يكن لها أي تأثير واضح على الحياة الاقتصادية ولم تصل معدلاتها في أسوأ الأحوال إلى 1% حتى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، وكان المواطن الفلسطيني يعيش حالة من الكفاية الاقتصادية، بل ينعم بحالة من الرفاهية الاجتماعية؛ ذلك أن مستويات الأجور كانت تتناسب مع متطلبات الحياة، واستمر هذا الوضع مع بدايات قيام السلطة الفلسطينية، لكن سرعان ما تبدلت الحالة، وبدأت البطالة في الظهور وتنامي معدلاتها وبصورة مستمرة، وبدأت مستويات الأجور بالهبوط النسبي، حتى باتت لا تكفي لسد الاحتياجات اليومية وتحقيق كفاية العيش.في ظل هذا الوضع تحول العاطل عن العمل من منتج ومساهم في الناتج المحلي والدخل القومي إلى عبء على هذا الناتج، وبدلا من تنمية مدخراته أنفقها لتلبية متطلبات الحياة خلال فترة تعطله، بل إن بعض العاطلين عن العمل اضطر لبيع جزء من مقتنيات منزله، في الوقت الذي لم يتلق الجزء الأعظم من العاطلين عن العمل أي مساعدات سواء من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية [43].

لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني قائما على ما تجود به الدول المانحة من منح، في ظل اتفاق باريس الاقتصادي 1995، الذي كبل هذا الاقتصاد وقوض إمكانيات تنميته، وعلى الرغم من حجم الأموال التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية، إلا أنها كانت تخضع لاشتراطات الدول المانحة وتوجه نحو النفقات الجارية، دون أن يكون هناك نصيب منها للإنفاق الاستثماري، وبالتالي لم يكن لها أي دور في التنمية الاقتصادية أو الحد من ظاهرة البطالة، الأمر الذي عمق شعور العاطلين عن العمل بفشل السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

يترافق ذلك مع ظاهرة هروب استثمارات الفلسطينيين إلى الخارج؛ نتيجة لغياب قوانين حماية الاستثمار والحماية الصناعية وضعفها، وظواهر الفساد التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وفي ظل تفاقمها تنامت ظاهرة الاستغلال لدى أصحاب العمل، مما ساهم في انخفاض مستويات الأجور وشروط العمل وظروفه، الأمر الذي انعكس على مستويات الفقر في المجتمع، كما أن التفكير في ما آلت إليه ظروف حياة العاطلين عن العمل، جعلتهم يصلون لحقيقة كون السبب الرئيس لتردي أوضاعهم فشل السياسات الاقتصادية، في ظل غياب التخطيط التنموي، وغياب الاهتمام بتنمية المشاريع الصغيرة وتطويرها وتوفير التمويل اللازم لها، مما أدى إلى قتل الأمل والطموح والإبداع لدى الحرفيين منهم [44].

وأخيرا يمكن القول إن هذا الكم الهائل من جيش العاطلين عن العمل في فلسطين، والذين كان أغلبهم في عداد الطبقة الوسطى، يشير إلى أن ظاهرة البطالة عملت على تقليص حجم الطبقة الوسطى في المجتمع، وأسست ورسخت ظاهرة الطبقية الثنائية في المجتمع الفلسطيني.

الآثار الاجتماعية:

ألقت تأثيرات البطالة بظلالها على الحياة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، إذ أثرت بشكل سلبي في طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية والسلوك الاجتماعي، حيث أدت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعية؛ نتيجة لحالة العوز والفقر وانعدام الدخل لدى العاطلين عن العمل، حيث يوجه الإنفاق في هذه الحالة نحو الأولويات، التي يرى العاطل عن العمل أن الواجبات الاجتماعية تأتي في مرتبة متأخرة منها، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى خلق العزلة الاجتماعية بين أبناء العائلة والأقارب والجيران [45].

كما كان للبطالة أثر سلبي واضح على الوضع الصحي لأفراد الأسرة، وخاصة لدى الأطفال؛ ذلك أن انعدام الدخل يجعل الحصول على الرعاية الصحية السليمة أمراً صعباً، خاصة مع تردي مستوى الخدمات الصحية الحكومية، وعدم توافر العلاج في المراكز الصحية الحكومية، فإذا ما ربطنا ذلك بمحدودية أو انعدام الدخل، وأثره في عدم توفير مستوى جيد من الغذاء، وخاصة للأطفال، نجد أن أسرة العاطل عن العمل مهيأة لظهور أمراض سوء التغذية مثل فقر الدم وضعف البنية، ومدى العبء الإضافي الذي ستتكبده أسرة العاطل عن العمل في علاجها.

ويرتبط بذلك أيضا تراجع المستوى التعليمي لدى بعض أفراد الأسرة؛ إذ تزيد حالات التغيب عن الدراسة لدى الأطفال بسبب تدهور الوضع الصحي، واضطرار الأسرة إلى القبول بمستوى منخفض للحياة، مثل الإضاءة الخافتة لتوفير الكهرباء، أو الازدحام في المنزل، أو عدم القدرة على التكيف مع التغيرات الجوية كالبرد والحر، مما يؤثر على المستوى التعليمي لأفراد الأسرة.

لقد عملت البطالة على ظهور ظواهر اجتماعية وتبلورها في المجتمع الفلسطيني لم تكن لتميزه سابقا، إذ ساهمت في تعميق نظرة الكراهية تجاه أبناء الطبقة الثرية، في ظل حالة الحرمان والفقر والمرض والعوز التي تعيشها أسرة العاطل عن العمل، وكان لها دور كبير في عزوف الشباب عن الزواج أو تأخره؛ لعدم القدرة على توفير تكاليف الحياة الأسرية، فيما ساهمت في إعادة البحث في القضايا الاجتماعية التي مر عليها زمن كالثأر والخلافات وغيرها؛ إذ إن حالة الفراغ والنقمة على المجتمع والعوز التي يعيشها العاطل عن العمل تمثل مناخا خصباً لإعادة البحث والتفكير في هذه القضايا، وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني يعدُّ من المجتمعات التي تتميز بانخفاض شديد في معدلات الجريمة؛ وذلك لطبيعة تكوين المجتمع الفلسطيني العائلي، والتربية الاجتماعية التي نشأ عليها، ولطبيعة الظروف السياسية التي تحيط بالمجتمع الفلسطيني، فإن الباب يبقى مفتوحا أمام تصاعد معدلات الجريمة في ظل استمرار وتفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؛ إذ إن حالة الفقر والعوز والحرمان والإحباط والاضطرابات النفسية والاجتماعية ستقود إلى الجريمة حيث يصل العاطل عن العمل إلى قناعة بأنها الطريق الوحيد والأقصر لتلبية متطلبات الحياة (46).

ولا يقف الحال عند حد انخراط العاطل عن العمل في دوامة الجريمة، بل قد ينسحب ذلك أيضا على بعض أفراد الأسرة؛ ذلك أن شعور الأبناء بالحرمان والظلم وأنهم مختلفون عن الآخرين ومنبوذون من المجتمع، سيؤدي إلى انخراطهم في جماعات السخط على المجتمع، مما يمثل تربة خصبة لغرس ونمو بذور الجريمة.

الآثار النفسية:

ترتبط الآثار النفسية للبطالة بالآثار الاجتماعية برباط وثيق؛ إذ تنعكس كل منهما على الأخرى بشكل مباشر وتترك بصماتها عليها، فالبطالة بشكل عام تؤدي إلى ولادة وظهور مشاكل نفسية تنعكس على سلوك الفرد، فهي تعمل على تنامي الشعور بالإحباط واليأس؛ لفقدان مصدر الرزق وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة والاحتياجات الأسرية، فالعاطل عن العمل يكتنفه شعور بالملل والفراغ والروتين القاتل الذي يخلو من

أي فائدة تعود عليه، مما يؤدي إلى شعوره بأنه أصبح عالة على من حوله، ولم يعد فردا منتجاً في المجتمع، وبالتالي تسيطر عليه حالة الاكتئاب، والتي تمثل أحد الأمراض النفسية التي لها توابع خطيرة على الفرد والمجتمع.

والاكتئاب بطبيعته يؤدي إلى حالة من الإنطوائية والابتعاد عن المجتمع، وخاصة الأقارب والجيران والأصدقاء، وتخلق حالة حزن يعيشها الفرد، تترك آثارها على سيطرة اللامبالاة في تصرفاته ونسق حياته العام، وتقود إلى القناعة بعدم شرعية الامتثال للمبادئ والأنظمة والقواعد السلوكية المسيرة للمجتمع؛ وذلك نتيجة لشعوره بعدم توفير هذه المبادئ والأنظمة أدنى حد من الحماية الاجتماعية له ولأسرته، مما يقود إلى التمرد على المجتمع وأنظمته.

هذا الجو المشحون بالكآبة والانطوائية والحزن ينعكس على جميع أفراد الأسرة، التي تصبح مهيأة للإصابة بالأمراض العضوية والنفسية، حيث يبدأ العاطل عن العمل بالميل نحو العنف والعصبية، وممارسة سلوك نفسي سلبي داخل الأسرة بشكل يعمل على ارتفاع وتيرة العنف الأسري؛ إذ تبدأ المشاحنات الأسرية وتبدأ لا شعوريا حالة القسوة على الأبناء، ممل يؤدي إلى تزايد الشعور بالحرمان المقترن بالظلم لدى أفراد الأسرة، ولا يقف ذلك عند حد التغيرات السلوكية على مستوى الأسرة، بل يمتد ليشمل التغيير السلبي في طبيعة السلوك مع الآخرين.

لعل إحدى أهم التأثيرات النفسية للبطالة تتمثل بعلاقتها بأنماط التفكير السلبية، التي تقود إلى الانحراف؛ ذلك أن حالة الفراغ التي يعيشها العاطل عن العمل ستدفعه إلى التفكير بالوسائل الكفيلة بقتل الوقت، والتي تنسيه في الوقت نفسه همومه وأحزانه والتفكير فيما آلت إليه أوضاعه، وفي ظل الحالة النفسية التي تسيطر عليه فإنه لن يفكر في استثمار وقته لتعلم حرفة جديدة، أو ممارسة هواية خاصة كالرياضة، حيث يؤدي الاكتئاب ونتائجه دوراً في ذلك؛ فمن المعروف أن الاكتئاب عامل مهم في اضمحلال الطاقة، وتخفيض درجة النشاط، وتقليل القدرة على التركيز، وفقدان الدافع لأي عمل مثمر، لذلك فهو يندفع تلقائياً نحو إدمان المخدرات والمسكرات [47].

لا شك في أن الإدمان يمثل أحد أخطر المشكلات الاجتماعية والنفسية في المجتمع؛ إذ إن الإدمان يتطلب مورداً مالياً لإشباع الرغبات، وحيث إن العاطل عن العمل معدوم الدخل، فإن الحصول على المال سيقوده إلى الجريمة، وبعضهم قد يخضع لنمط تفكير سلبي آخر يتمثل في الانتحار للتخلص من هذا الواقع وأعبائه، ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن دراسة بريطانية كشفت عن أن 3000 بريطاني ينتحر سنويا جراء البطالة وانهيار

العلاقات الزوجية [48] ، فيما يرى بعضهم أن الهجرة هي الحل الوحيد للتخلص من البطالة ونتائجها، فيلجأ إلى التفكير بها كملاذ وحيد يسعى من خلاله لتغيير واقعه والهروب من جحيم البطالة.

وتبرز حدة هذه التأثيرات لدى فئة الشباب وخاصة الخريجين منهم؛ إذ تؤدي هذه التأثيرات دوراً فاعلاً في قتل روح الإبداع الفكري والعلمي لديهم، حيث يصلون إلى قناعة بعدم جدوى التحصيل العلمي، طالما ستكون نهايتهم رقما في جيش العاطلين عن العمل.

وفي ضوء ذلك نستطيع القول أن آثار البطالة في فلسطين تنعكس بشكل مباشر على مجمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وتحمل في طياتها آثارا مدمرة للمجتمع الفلسطيني، وهي تلتقي بشكل أو بآخر بالأهداف والسياسات الإسرائيلية الموجهة ضد الأرض والإنسان الفلسطيني، ومع غياب الآليات والوسائل الخاصة بمواجهة هذه الآثار ومعالجتها، يتضح حجم الأخطار المدمرة لهذه الآثار، مما يتطلب تضافر جهود المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذه الآثار في مواجهتها والحد منها.

مكافحة البطالة في فلسطين:

تمثل السمات والخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني، وخصائص سوق العمل والقوى العاملة الفلسطينية، والبطالة وأسبابها، عوامل مهمة تؤدي دوراً محورياً في رسم معالم خطوات مكافحة البطالة في فلسطين؛ فهي تنبع منها وتنتج عنها، لذلك فإن استيعاب مضمونها ومعالجتها يمثل الخطوة الأولى على طريق مكافحتها، وعليه فإن خطط مكافحة البطالة لا بد لها وأن تنبع من التفاعل بين هذه العوامل والربط بينها.كما أن التفاعل الإيجابي بين مختلف المؤسسات في المجتمع الفلسطيني المعنية بالبطالة ونتائجها وأسبابها، والتعاون المطلق بينها يمثل أحد أهم مفاتيح الوصول إلى حلول جذرية لها، فإذا انعدم هذا التعاون أو لم يصل إلى المستوى المطلوب، سيمثل بحد ذاته عائقا أمام مكافحة البطالة أو الحد منها،على أن يقترن هذا التعاون بإرادة صادقة، تهدف إلى الوصول لحلول منطقية وواقعية وقابلة للتطبيق في المجتمع.

لقد أثبتت النتائج أن اتفاق باريس الاقتصادي (1995) ، والمبرم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كان العامل الرئيس أمام تقويض نمو الاقتصاد الفلسطيني أو تطوره، ومثل عائقا أمام أي توجه نحو إصلاح منظومته، أو مجرد التفكير في الانعتاق من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وعليه فإن أي حديث عن مكافحة البطالة في فلسطين لا بد أن ينطلق من اعتبار هذا الاتفاق معيقا أمامها، ووضع الخطط التي

تبنى على الانعتاق من هذا الاتفاق.

إن خصوصية الاقتصاد الفلسطيني والظروف المحيطة به، وطبيعة خصائص البطالة وأسبابها في فلسطين، تتطلب نمطاً خاصاً في مكافحتها ووضع الحلول الجذرية لها، **وهذا النمط يجب أن يسير في مسارين متوازيين**:

- الأول: تقديم وطرح الحلول الآنية قصيرة المدى، والثاني: التخطيط بعيد المدى.

مع الأخذ بعين الاعتبار الربط بين المسارين، بحيث يكون كل منهما مكملا للآخر، فالبطالة لا يمكن اعتبارها مسألة طارئة، خضعت لظروف مؤقتة تنتهي بتجاوز هذه الظروف، بل تدل المعطيات على أنها ترسخت وتجذرت في المجتمع الفلسطيني، لذلك لا يجوز النظر إلى الحلول المؤقتة على أنها كافية للقضاء عليها، وفي الوقت نفسه فإن تفاقمها بهذا الشكل يتطلب حلولا تظهر نتائجها في المدى المنظور، إذ لا يمكن تجاهل معاناة وظروف العاطلين عن العمل آنيا، وانتظار الحلول بعيدة المدى.

الهيئة الوطنية لمكافحة البطالة:

عندما نتحدث عن مكافحة البطالة فإن الحديث يجب أن يتناول التخطيط الملائم لهذه المكافحة، والتخطيط الملائم لا يملك أي مقومات للنجاح إن لم يكن عمل مؤسسي، له أدواته، ليس فقط في التخطيط وإنما القدرة على التنفيذ أيضا، من هنا فإن تصورنا المنطقي لنجاح هذه العملية يتطلب إنشاء هيئة وطنية لمكافحة البطالة تحقق من خلالها جملة من الأهداف الرئيسية أهمها: المساهمة في إيجاد الحلول الآنية والمستقبلية لظاهرة البطالة، وتشجيع المبادرات الفردية في الاستثمار المنتج، وتقديم المشورة التي تساعد على رفع الأداء الإداري والمؤسسي، والمساعدة في توفير فرص عمل في القطاع الخاص، ومساندة الجهود الخاصة بتحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير القدرات الإبداعية وخلق ثقافة إبداع فرصة العمل وليس فقط البحث عنها.

وهذه الهيئة تشمل خدماتها العاطلين عن العمل كافة، مع تركيزها على فئة الشباب والحرفيين والأسر، وخاصة في الريف والمخيمات والتجمعات السكانية التي تعاني من ضعف الخدمات الأساسية، وتبنيها للنشاطات الانتاجية التي تحتاج إلى دعم مادي ولوجستي؛ ذلك أن هذه النشاطات لا تعمل على إيجاد فرص عمل دائمة للقائم عليها فحسب، وإنما تعمل على خلق فرص عمل إضافية تصب في هدف الحد من البطالة.

أما طبيعة نشاطها فهو يشمل المشروعات الأسرية، وخاصة في المناطق الزراعية والريفية؛ لما لها من أثر كبير في زيادة وتنمية دخل الأسرة في إطار أسري تعاوني، يعتمد

على الإنتاج والتسويق، والذي قد يتطور باتجاه خلق فرص عمل إضافية، قد لا تقتصر على المجال الأسري.ويشمل أيضا المشروعات متناهية الصغر، وهي قادرة على خلق فرص العمل خاصة للحرفيين، وقد أثبت هذا النوع من المشاريع نجاحه في العديد من الدول التي كانت تعاني من البطالة، وكذلك المشاريع الصغيرة الحرفية والزراعية، حيث يعمل هذا النوع من المشاريع على إضافة فرص عمل جديدة إذا ما تطورت، على أن يشمل نشاطها أيضا برامج التدريب بهدف التشغيل، وذلك من خلال تعاونها مع القطاع الخاص.

وفي ضوء فشل برامج التشغيل المؤقت في فلسطين، وفشل سياسات التشغيل، تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لتصويب برامج الحد من البطالة، ووضع قطارها على سكته الصحيحة، ومن هنا فإن تشكيل مثل هذه الهيئة يمثل الخطوة الأولى الصحيحة في هذا الاتجاه.

حلول المدى القصير:

في ظل تفاقم ظاهرة البطالة في فلسطين، وحجم تأثيراتها المختلفة على العاطلين عن العمل والمجتمع، تظهر الحاجة لوضع وتنفيذ حلولا تظهر نتائجها في المدى المنظور، وتساهم في المقام الأول بوقف تصاعد وتزايد معدلات البطالة من ناحية، وتعمل على خلق فرص عمل تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة، إلى جانب معالجة آثارها من ناحية أخرى، وهذا يتطلب جهداً متناغماً وتنسيقاً وتعاوناً هادفاً ما بين مختلف المؤسسات المعنية بهذه الظاهرة وآثارها، على أن يرتبط هذا الجهد بخطة طويلة المدى تهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة، **ومن صور الحلول المتكاملة والمترابطة قصيرة المدى لمكافحة البطالة ما يأتي:**

أولاً - المشاريع متناهية الصغر:

تمتاز هذه المشاريع بقدرتها على خلق فرص العمل بشكل سريع، ولا تتطلب رأس مال تشغيلي مرتفع، وتعمل على زيادة متوسط الدخل لأصحابها وتطورها بشكل سريع؛ وذلك لحرص القائمين عليها على النجاح، وبذل أقصى جهد ممكن في سبيل ذلك، وتؤدي إلى ارتفاع ناتج القطاعات الصناعية الصغيرة وبالتالي ارتفاع الناتج القومي، ومن أمثلتها تربية الماشية والدواجن، والحرف اليدوية.

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ لمؤسسات الإقراض الصغير، ودورها في توفير التمويل للمشاريع متناهية الصغر، وعلى الرغم من أهمية هذه المشاريع في توفير فرص العمل، وتطوير ثقافة الإبداع في خلق فرص العمل، فإنها بقيت تحظى بفقدان الاهتمام الرسمي، لذلك فهي بحاجة إلى وضعها موضع الاهتمام الشديد والتوسع فيها.

ثانياً ـ المشاريع الصغيرة:

أدَّت المشاريع والصناعات الصغيرة دورا بارزا في استيعاب العمالة وخلق فرص العمل، وقد بقيت حتى الثمانينيات من القرن الماضي تعاني ندرة العمالة المؤهلة والمدربة، ومن أمثلتها صناعة الملابس والأحذية والصناعات الجلدية والأثاث، والتي كانت تستوعب أعدادا لا بأس بها من الأيدي العاملة، إلا أن هذه الصناعات تلقت ضربة قاضية نتيجة للسياسات الجمركية، وفتح الباب على مصراعيه أمام حركة الاستيراد الخارجي.

إن إعادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة، وتوفير مستلزمات لإعادة بنائها والنهوض بها كفيل بالقضاء على البطالة في قطاعاتها، ويعمل على استعادة دورها في مجمل الحياة الاقتصادية.

ثالثاً ـ مشاريع الأسر المنتجة والصناعات المنزلية:

أثرها شبيه بأثر المشاريع متناهية الصغر، من حيث مستوى التمويل وخلق فرص العمل بشكل آني وسريع، وهي تقوم على الإنتاج الأسري التعاوني، وتساعد على الحد من بطالة النساء وتوفير فرص العمل، سواء في الإنتاج أو التسويق، ومن الممكن أن تتطور هذه المشاريع بشكل سريع، وتتوسع لتساهم في خلق فرص عمل إضافية.

على أن نجاح هذه الحلول يتطلب وضع بنية وسياسات اقتصادية، تترك أثرها على هذه المشاريع، وبشكل يتناسب مع سرعة إنشائها وتوفيرها لفرص العمل، وهذه السياسات تعتبر بحد ذاتها صوراً من صور هذه الحلول، وأهمها السياسات الضريبية والحماية الصناعية.

رابعاً ـ تطوير السياسات الضريبية:

السياسات الضريبية السائدة في فلسطين، والتي أثقلت كاهل المواطن والقطاعات الاقتصادية المختلفة، كانت أحد العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة معدلات البطالة، وكان هدفها الأساسي يتمثل في تغطية جزء هام من عجز الموازنة للسلطة الفلسطينية، ولم تأخذ بعين الاعتبار عامل العدالة في تحديدها أو استيفائها أو جبايتها أو ارتباطها بالتأثيرات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، لذلك ينبغي ابتداءاً تحسين وتطوير هذه السياسات لمساندة نجاح المشاريع السابقة، وذلك من خلال إعفاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من الضرائب، باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمار الضروري والهام باتجاه الحد من البطالة، التي هي في حد ذاتها عامل انهيار لقيم المجتمع واقتصاده.

خامساً ـ توفير مقومات الحماية الصناعية:

سبق وأن أشرنا إلى دور السياسات الاقتصادية في تراجع القطاع الصناعي في فلسطين، ووصول بعض قطاعاته لحد الانهيار، وبالتالي فإن إعادة إصلاح هذه السياسات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السعي لإعادة بناء القطاع الصناعي، من خلال توفير الحماية الصناعية للصناعات القائمة في فلسطين، والتوقف الفوري عن الاستيراد المحموم، والذي لا يخضع لأبسط قواعد الرقابة على المواصفات والمقاييس للسلع المستوردة، أو وضع نظام استيراد يخضع لرسوم جمركية تعمل على حماية المنتج والصناعة المحلية.

إن توفير مقومات الحماية الصناعية للمنتجات المحلية، وتبني سياسات ضريبية مشجعة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، هي الوسيلة الأساسية لضمان انتعاشها، وبغير ذلك يبقى الحديث عن مكافحة البطالة حديثاً نظرياً؛ ذلك أن عودة هذه الصناعات إلى طبيعتها وإلى دورها، وفضلا عن إسهامها في معالجة ظاهرة البطالة، فهي ستعمل على معالجة الخلل الذي أصاب هياكل البنية التحتية الإنتاجية والاقتصادية، وتعالج الآثار السلبية الناتجة عن التحول الذي طرأ على طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية بعودتها إلى طبيعتها.

حلول المدى البعيد:

ترتبط الحلول بعيدة المدى عادة بجملة من الأهداف المتكاملة والمترابطة، والتي تنعكس نتائجها على مجمل القطاعات المستهدفة، وهي تقوم على التخطيط الاستراتيجي القائم على رؤية ورسالة واضحتين، ترسمان ملامح المستقبل المنشود والتغيير المطلوب للواقع القائم، وعليه فإن الحلول بعيدة المدى لظاهرة البطالة يجب أن تترابط فيما بينها، واعتبار كل منها مكملا للآخر، بمعنى السير بخطوات متوازية تمثل مسارات لهذه الحلول، **والتي من أهمها ما يأتي:**

أولاً ـ تحقيق استقلالية الاقتصاد الفلسطيني:

لا شك في أن التركة التي ورثها الاقتصاد الفلسطيني، منذ قيام السلطة الفلسطينية، تركة ثقيلة وتحمل في طياتها أبعاد السياسات الإسرائيلية الموجهة ضد الشعب والاقتصاد الفلسطيني، والتي توجت باتفاق باريس الاقتصادي عام (1995) ، الذي شكل قيداً على حركة الاقتصاد الفلسطيني وإمكانيات تطوره ونموه، وعلى ذلك فإن التخلص من تبعات هذه التركة والانعتاق من اتفاق باريس وقيوده، والمواجهة العلمية الحكيمة للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، تمثل خطوة أساسية نحو تحرير الاقتصاد الفلسطيني، ومنطلقا

نحو بناء أسس سليمة لهذا الاقتصاد، تمكن من معالجة القضايا المرتبطة به وأهمها البطالة.

ثانياً ـ اعتماد التخطيط التنموي الملائم أساسا ورافعة للاقتصاد الوطني:

إن واقع التخطيط التنموي في فلسطين يشير إلى أن هذا الجانب بقي مغيباً طوال عشرين عاما من عمر السلطة الفلسطينية، يضاف إلى ذلك السياسات الإسرائيلية التي اتبعت منذ بدايات الاحتلال وحتى قيام السلطة الفلسطينية، والتي اعتمدت أساسا على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة من التخلف والعجز، والاعتماد المطلق على الاقتصاد الإسرائيلي، مما يعكس صورة مؤلمة لواقع الاقتصاد الفلسطيني، هذا الواقع الذي لا يمكن تبرير استمراره مهما كانت الذرائع، وعليه فإن اعتماد التخطيط التنموي، وخاصة تنمية الاقتصاد الفلسطيني، يمثِّل خطوة أساسية نحو معالجة العديد من معضلات المجتمع الفلسطيني وفي مقدمتها ظاهرة البطالة.

ثالثاً ـ الإصلاح الجذري لبنية الاقتصاد الفلسطيني:

يتم ذلك من خلال إعادة النظر في طبيعة الهياكل الإنتاجية والاقتصادية، وتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، الذي تراجع دوره لصالح قطاعات أخرى كالخدمات، وذلك من خلال توفير البنية التحتية وسياسات التمويل، وفتح الأسواق أمام المنتجات الفلسطينية، وإبرام معاهدات الشراكة الاقتصادية والإعفاءات الجمركية للسلع الفلسطينية في الأسواق الإقليمية المحيطة.

رابعاً ـ تطوير قوانين حماية وتشجيع الاستثمار:

إن ضعف الاستثمار في فلسطين يشير – إلى جانب عوامل أخرى– إلى عدم فاعلية قوانين حماية وتشجيع الاستثمار، الأمر الذي يتطلب جهوداً إضافية في مراجعة هذه القوانين وتطويرها وتقويمها، بما يجعلها أحد الحوافز المهمة لجذب الاستثمارات، وخاصة استثمارات الفلسطينيين في الخارج، والتي تعمل على وقف تهريب الأموال والاستثمارات إلى الخارج.

خامساً ـ ممارسة المؤسسات المالية لدورها في التنمية الاقتصادية:

ويقصد بذلك توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يمكنها من النهوض والتطور ومواكبة ركب التقدم الصناعي والتجاري والخدمي، وهنا يأتي دور سلطة النقد الفلسطينية في وضع الضوابط والقوانين المنظمة لعمليات الإقراض ومنح الائتمان المصرفي، ونسب منحها من مجمل الودائع، وآليات توزيعها على القطاعات المختلفة

انطلاقاً من المبدأ المنطقي القائم على أن ودائع الفلسطينيين في المصارف يجب أن تستثمر في تنمية المجتمع الفلسطيني، وعدم اقتصارها على القروض الاستهلاكية التي لا تحقق أدنى قدر من التنمية الاقتصادية.

سادساً ـ التوجيه السليم للاستثمارات:

يعدُّ وجود جهات رسمية قادرة على تشخيص الواقع الاستثماري في فلسطين، وتحديد القطاعات الاقتصادية التي يحبذ فيها الاستثمار، خطوة أساسية على طريق تحقيق الهدف من الاستثمار وضمان نجاحه، وذلك من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية التي تحقق عائداً جيداً، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإذا ما ربطنا ذلك بظاهرة البطالة نرى أن هذا التوجيه يجب أن ينصب في القطاعات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي، بحيث يحقق هذا التوجيه أهداف التنمية ودورها في الحد من ظاهرة البطالة.

سابعاً ـ الإصلاح الجذري لمنظومة التعليم:

يتم ذلك من خلال ربط البرامج التعليمية بمتطلبات سوق العمل الفلسطيني، من خلال إجراء مسح شامل لاحتياجات سوق العمل، وتوجيه العملية التعليمية نحو هذه الاحتياجات، الأمر الذي سيلبي حاجة سوق العمل من ناحية، ويحد من ظاهرة بطالة الخريجين من ناحية أخرى.

ثامناً ـ اعتماد برامج تدريب تناسب احتياجات سوق العمل:

أدت السياسات الإسرائيلية الخاصة باستيعاب العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي إلى تزايد أعداد العمالة غير الماهرة، ومع إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمامها، وانضمامها إلى جيش العاطلين عن العمل، ظهرت آثار تلك السياسات بوضوح نتيجة لعدم ملاءمة خبراتها مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، لذلك أصبح من الضروري اعتماد برامج تدريب تعتمد على دراسة احتياجات سوق العمل الفلسطيني، وتوجيه هذه البرامج وفقا لهذه الاحتياجات.

تاسعاً ـ تطوير السياسات الاقتصادية:

إن الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الفلسطيني في ظل تراجع القطاع الصناعي، وتفاقم ظاهرة البطالة، وهروب الاستثمارات المحلية، وضعف الاستثمار الخارجي، يشير إلى عدم إمكانية المضي في السياسات الاقتصادية السائدة، هذه السياسات التي لم تهتم بتوفير فرص العمل، أو إنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء في القطاع الخاص أم في قطاع الصناعات الصغيرة، أم القطاع الزراعي، مما خلق حالة من فقدان الثقة بهذه

السياسات وبالاقتصاد الوطني، ومن هنا نجد أنه لا بد من تطوير السياسات السائدة باتجاه استعادة الثقة بالاقتصاد الفلسطيني، وملازمتها ومعايشتها للتطورات الاقتصادية وأزماتها وخاصة البطالة.

عاشراً ـ إسناد ودعم المصانع المتعثرة:

أدت الهزات الاقتصادية التي أعقبت انتفاضة الأقصى عام (2000) ، وضعف الدور التنموي للمؤسسات المالية، وسلبية السياسات الاقتصادية الفلسطينية، إلى تعثر وإغلاق العديد من المصانع، التي كانت تمثل عمود الصناعة الفلسطينية، والتي كانت تستوعب أعدادا لا بأس بها من القوى العاملة، وبعض هذه المصانع قلص إنتاجه إلى أدنى درجة ممكنة، ونظرا للدور المهم الذي يمكن أن تؤديه هذه المصانع في مجمل الأوضاع الاقتصادية في حال عودتها للعمل، وخاصة في تخفيف حدة ظاهرة البطالة، فإن من المنطق دراسة أوضاعها وأسباب تعثرها أو إغلاقها، وتقديم كافة أشكال الدعم والإسناد لها، كي تستطيع العودة مرة أخرى إلى العمل، والعودة لممارسة دورها في الحياة الاقتصادية وتطويره.

حادي عشر ـ إحياء القطاعات المغيبة:

ويرتبط ذلك بدراسة القطاعات المغيبة في الاقتصاد الفلسطيني أو البحث عنها، فهناك قطاعات لم يتناسب الاهتمام بها وبدورها في الحياة الاقتصادية مع أهميتها، ومنها القطاع السياحي الداخلي، ويندرج تحت هذا الإطار تطوير المواقع السياحية وصيانتها وتجهيزها لاستقبال الزائرين، وبخاصة أن هذه المواقع لم تحظ بنصيب معقول من الرعاية والاهتمام، إلى جانب تطوير ودعم وتشجيع مرافق القطاع السياحي الداخلي.

ثاني عشر ـ استثمار العامل العربي:

بقيت أسواق العمل العربية، حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، منفذا هاما لاستيعاب جزء من فائض العمالة الفلسطينية، ومع تبدل واقع أسواق العمل العربية والتحولات التي طرأت عليها، خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) ، اتبعت سياسات تشغيل عربية أدت إلى عودة أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية، واتباع أنظمة وإجراءات عملت على الحد من استيعاب العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق، ونظرا لأهميتها في تصريف جزء مهم من فائض العمالة الفلسطينية، يأتي دور وزارة العمل والوزارات المعنية الأخرى في السعي نحو إعادة ترتيب وضع العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق، وإبرام الاتفاقيات الخاصة بتشغيل الفلسطينيين فيها، واستثمار العامل العربي في اتجاهين: الأول دراسة وتحديد طبيعة احتياجات هذه الأسواق من القوى العاملة،

والسعي لأن يكون نصيب للعمالة الفلسطينية في سد جزء من هذه الاحتياجات، والثاني استثمار التعاطف العربي مع الشعب والقضية الفلسطينية في سبيل تحقيق الاتجاه الأول.

ثالث عشر ـ التأثير في العامل الدولي:

ويقصد بذلك العمل على التأثير على اشتراطات الدول المانحة، وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باتجاه توجيه جزء من الأموال التي تقدم للسلطة الفلسطينية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بالحد من البطالة، وتعزيز البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

رابع عشر ـ إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني:

الانقسام الفلسطيني حالة طارئة على المجتمع الفلسطيني، ومرحلة تميزت بالانعكاسات السلبية على مجمل الواقع الفلسطيني، وكان العمال الفلسطينيون أكثر فئات المجتمع تضرراً منها، وفي ظل حالة الانقسام لا يمكن بأي حال من الأحوال تنسيق الجهود باتجاه رفع هذا الضرر عن القوى العاملة، وبما أن عبء البطالة في فلسطين يتركز في قطاع غزة، فإن حالة الانقسام لن تمكن من تركيز وتوجيه الجهود نحو قطاع غزة، أو تنفيذ أي خطوات تهدف إلى الحد من ظاهرة البطالة فيه أو معالجتها.

خامس عشر ـ تفعيل دور مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية:

ظاهرة البطالة هي إحدى الظواهر التي تلقي بظلالها على المجتمع بكل فئاته وشرائحه، وتصيبه بحالة من الشلل والعجز، ومعالجتها أو الحد منها هي مسؤولية المجتمع برمته، من خلال تضافر الجهود بين مكونات المجتمع، كل حسب دوره ومسؤوليته، ومؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية يقع على عاتقها كثير من المسؤوليات في هذا الإطار، فهي مطالبة بممارسة الضغط المجتمعي على مؤسسات السلطة الفلسطينية، لاتباع سياسات تشغيل وبرامج تساهم في الحد من ظاهرة البطالة، فضلاً عن دورها في التوعية النقابية لآثار البطالة، وكيفية معالجة هذه الآثار، وغيرها من الأنشطة ضمن هدف المساهمة في معالجة البطالة، وهي في وضعها الحالي الذي يتسم بالتفكك والتفسخ، سيبقى دورها ضعيفاً قياساً بوضعها في ظل تنسيق الجهود وتكاملها، ضمن خطة وطنية نقابية موحدة تخدم هذا الهدف.

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى أن مراحل تطور البطالة في فلسطين تشير إلى أن معدلاتها التي اتسمت بالثبات النسبي منذ انتفاضة الأقصى في العام (2000) ، تعكس عجز سوق العمل على استيعاب فائض العمالة، إضافة إلى فشل سياسات التشغيل السائدة، وعدم فاعلية البرامج الخاصة بالحد من البطالة، وبينت أن عبئها يتركز في قطاع غزة وبعض محافظات الضفة الغربية، فيما يتركز عبء البطالة لدى فئة الشباب والفئات العمرية الدنيا، ولدى الفئات المتعلمة، مما يعني ضرورة تركيز برامج مكافحة البطالة وبتوزيع نسبي حسب تركز عبئها، فيما تتركز البطالة لدى الفئات المتعلمة إلى عدم فاعلية مخرجات النظام التعليمي وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل.

وفيما يتعلق بخصائص البطالة في فلسطين، فقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الخصائص تمثلت بتأثر البطالة ومعدلاتها بطبيعة الأوضاع السياسية السائدة، وبالسياسات التي اتبعتها إسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية، ومنها السياسات الاقتصادية التي عملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وأن معدلاتها تزيد في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، فيما يؤدي المستوى التعليمي دوراً في التأثير على معدلات البطالة التي ترتفع لدى الإناث مقابل معدلاتها لدى الذكور، كما تتأثر بعامل السن وبتركزها لدى الفئات العمرية الشابة، كما بينت الدراسة أن هذه الخصائص تبلورت نتيجة لعاملين، الأول يكمن في أنها نابعة عن عوامل سياسية ترتبط بطبيعة التطورات والتغيرات السياسية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، بحيث كان تأثير الهزات والتقلبات السياسية واضحا على هذه الخصائص، والثاني جاء كنتيجة مباشرة لغياب التخطيط التنموي الملائم وفشل السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

أما أسباب البطالة في فلسطين، فقد بينت الدراسة أن أهمها يتركز في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، في ظل انعدام التخطيط التنموي وضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعاناة الاقتصاد من الخلل في هياكله ومقومات بنيته التحتية الانتاجية، ويترافق ذلك مع انعدام قوانين الحماية الصناعية وغياب الحماية القانونية للاستثمار، وضعف دور المؤسسات المالية في تمويل القطاعات الاقتصادية ودعمها، إلى جانب فشل السياسات الضريبية السائدة، في حين أدَّت سياسة الفصل الإسرائيلية لقطاع

غزة عن الضفة الغربية دوراً في تعميق هذه الظاهرة، حيث أدت هذه الأسباب إلى تحول في طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية، وهذا التحول أصبح أحد أسباب تنامي ظاهرة البطالة، فيما أشارت الدراسة إلى أن تفاعل هذه الأسباب أدى إلى هروب الاستثمارات المحلية إلى الخارج، لتصبح بحد ذاتها سبباً آخر للبطالة، فيما مثلت سياسات التشغيل العربية للعمالة الفلسطينية وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وارتباط هذه السياسات بشروط الدول المانحة لأوجه الإنفاق، أسباباً مضافة للبطالة في فلسطين، إضافة إلى ذلك كله أثرت حالة الانقسام الفلسطيني على البطالة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الأسباب هي نتيجة لعوامل موضوعية، ولا تعبر عن طبيعة البطالة في فلسطين تاريخياً، وهي بمجملها نابعة من التحولات في السياسات الإسرائيلية تجاه سوق العمل والطبقة العاملة الفلسطينية، وقصور التخطيط التنموي لدى السلطة الفلسطينية، واتباع سياسات اقتصادية أدت إلى العجز في استيعاب الزيادة في حجم القوى العاملة.

كما تناولت الدراسة آثار البطالة في فلسطين من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وأوضحت الدراسة أن آثار البطالة في فلسطين هي آثار مدمرة لبنية المجتمع الفلسطيني، مما يتطلب تكثيف الجهود الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، وقد انتهت الدراسة إلى أن هذه الآثار المدمرة للمجتمع تلتقي بشكل مباشر مع الأهداف والسياسات الإسرائيلية، الموجهة ضد الشعب والمجتمع الفلسطيني، في ظل غياب آليات مكافحة البطالة وآثارها، مما يتطلب وضع الخطط الخاصة بمواجهتها والحد من آثارها.

وأخيرا انتقلت الدراسة إلى عرض أهم التصورات لمكافحة البطالة في فلسطين، حيث رأت أن أي حديث عن مكافحة البطالة يجب أن ينطلق من اعتبار اتفاق باريس الاقتصادي أحد أهم المعوقات أمام مكافحتها، وبالتالي لا بد من وضع الخطط التي تبنى على الانعتاق من هذا الاتفاق، وأن الخطوة الأولى لمكافحة هذه الظاهرة تتطلب تشكيل هيئة وطنية لمكافحة البطالة، تملك صلاحيات التخطيط والتنفيذ، وتساهم في إيجاد الحلول الآنية والمستقبلية لظاهرة البطالة، وتشجيع المبادرات الفردية في الاستثمار المنتج، والمساعدة في توفير فرص العمل، وتطوير القدرات الإبداعية، وخلق ثقافة إبداع فرص العمل، وتبني

الفئات الأكثر احتياجاً.

وخلصت الدراسة إلى أن مكافحة البطالة في فلسطين يجب أن تسير في خطين متوازيين، الأول يشمل الحلول قصيرة المدى، ومنها تطوير خلق الفرص، من خلال المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة، وتطوير السياسات الضريبية، وتوفير مقومات الحماية الصناعية، والثاني يشمل الحلول بعيدة المدى، والمرتبطة بتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني الفلسطيني، واعتماد التخطيط التنموي الملائم، والإصلاح الجذري لبنية الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير قوانين حماية وتشجيع الاستثمار، وتطوير دور المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية، إلى جانب التوجيه السليم للاستثمار، والإصلاح الجذري لمنظومة التعليم، وتطوير السياسات الاقتصادية، وتوفير الدعم والإسناد للصناعات المتعثرة، وإحياء القطاعات المغيبة في الاقتصاد الفلسطيني، واستثمار العامل العربي في اعتماد العمالة الفلسطينية لسد الاحتياجات في أسواق العمل العربية، والمترافق مع التأثير في العامل الدولي، وخاصة اشتراطات الدول المانحة، وتوجيه جزء من أموال المساعدات التي تقدمها نحو الإنفاق الاستثماري، مع إيلاء أهمية قصوى لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وتفعيل دور مؤسسات الحركة العمالية في التأثير في سياسات التشغيل من ناحية، ومعالجة آثار البطالة.

الهوامش:

1. صول، جورج: العمال والأجور، دار المعارف بمصر، القاهرة 1954، ص58.
2. منظمة العمل الدولية – جنيف: العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 23.
3. الدوسري، مسفر بن عتيق: بعض الآثار الاقتصادية للبطالة والإعانات المالية المتعلقة بها، الانترنت، موقع www. al– liqa. org. sa/ sub_06. htlt%D8%A7%D9%84%D8%A9&hl=ar، ص1
4. أبو زيد، أحمد: البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة، الانترنت، موقع www. almoslim. net/ figh wagi3/ show_report_main. cfm?id=432– ، ص 2.
5. مرزوق، نبيل: البطالة والفقر في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الانترنت، موقع www. mafhoum. com/ syr/ articles_01/ nabil/ nabil. htm ، ص 2.
6. مكحول، باسم: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، مصدرسابق، ص43
7. عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005. ، ص 74.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2012، رام الله ، فلسطين، 2013 ، ص59.
9. لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 22.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2013، رام الله ، فلسطين ، 2014، ص22.
11. الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى التقرير السنوي لمسح القوى العاملة 2013 ص 22.

12. الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى التقرير السنوي لمسح القوى العاملة 2013 ص 66.

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2013، رام الله ، فلسطين ، 2014، ص 122.

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2013، رام الله ، فلسطين ، 2014، ص 121.

15. أنظر الجدول رقم 2.

16. أنظر الجدول رقم 3.

17. أنظر الجدول رقم 4.

18. مكحول باسم، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، مصدر سابق، ص 49.
وينظر أيضا: مكحول، باسموآخرون، سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص 8.

19. مكحول باسم: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، مصدر سابق، ص 49.

20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2013، رام الله ، فلسطين ، 2014، ص37.

21. المصدر نفسه.

22. المصدر نفسه.

23. أنظر الجدول رقم 4.

24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2013، رام الله ، فلسطين ، 2014، ص37.

25. أنظر الجدول رقم 4

26. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 79.

27. المصدر نفسه

28. المصدر نفسه

29. خالد عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014، ص 134.

30. المصدر نفسه

31. المصدر نفسه

32. عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام، مصدر سابق، ص80

33. المصدر نفسه

34. عبد الكريم، نصر: نحو اجندة وطنية لاصلاح السياسات الاقتصادية في فلسطين، منشورات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2014، ص 55.

35. خالد عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية، مصدر سابق، ص 135.

36. عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام، مصدر سابق، ص 79.

37. خالد عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية، مصدر سابق، ص 135.

38. المصدر نفسه

39. المصدر نفسه

40. المصدر نفسه

41. المصدر نفسه

42. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 87

43. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ص 88

44. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 85

45. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 85

46. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 90

47. النمر،عبد الرحمن: الجوانب الخفية لمشكلة البطالة، الانترنت ، موقع http:// www. alwaei. com/ site/ index. php?cID=889

48. باجبير، عبد الله: البطالة.. القاتل الذي يطوف بالعالم، الانترنت، موقع http:// www. alarabiya. net/ ar/ aswaq

المصادر والمراجع:

1. أحمد، ابو زيد: البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة، الانترنت، موقع– wagi3/ show_report_main. cfm?id=432– www. almoslim. . net/ figh
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2012، رام الله ، فلسطين، 2013.
4. باسم، مكحول: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، رام الله، 2000.
5. جورج،صول: العمال والأجور، دار المعارف بمصر، القاهرة 1954.
6. خالد، عبد الحق: دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
7. خالد،عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،. 2014
8. عبد الرحمن، النمر: الجوانب الخفية لمشكلة البطالة، الانترنت ، موقع .http:// www alwaei. com/ site/ index. php?cID=889
9. عبد الله، باجبير: البطالة.. القاتل الذي يطوف بالعالم، الانترنت، موقع .http:// www alarabiya. net/ ar/ aswaq/ 2013/ 03/ 18/ %D8%A7%D9%D
10. مسفربن عتيق،الدوسري: بعض الآثار الاقتصادية للبطالة،الانترنت،موقع– www. al liqa. org. sa/ sub_06. htlt%D8%A7%D9%84%D8%A9&hl=ar
11. منظمة العمل الدولية – جنيف: العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.
12. نبيل،مرزوق: البطالة والفقر في سوريا، الانترنت، موقع .www. mafhoum. com/ syr/ articles_01/ nabil/ nabil. htm
13. نصر،عبد الكريم: نحو اجندة وطنية لاصلاح السياسات الاقتصادية في فلسطين، منشورات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2014.